

Distr.: General
8 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

طلب إدراج بند تكميلي في جدول أعمال الدورة السادسة والستين
منح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مركز المراقب في
الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أود الإشارة إلى رسالتي المؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة، والتي أطلب فيها أن يتم، وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند تكميلي معنون "منح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مركز المراقب في الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

وقد أرفقت بتلك الرسالة رسالة موجهة من نائب رئيس وزراء ووزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بصفته رئيساً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (انظر الضميمة)، بالإضافة إلى مذكرة إيضاحية دعماً للطلب أعلاه (المرفق الأول)، ومشروع قرار (المرفق الثاني).

وبصفة إثيوبيا الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يشرفني أن أكرر طلب الهيئة بإدراج البند المذكور أعلاه في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.



ويشرفني كذلك أن أطلب تعميم هذه الرسالة وضميمتها ومرفقيها بوصفها وثيقة
من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) تيكيدا أليمو

السفير

الممثل الدائم

يشرفني أن أطلب إليكم، بصفتي الرئيس الحالي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ووفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند تكميلي معنون "منح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مركز المراقب في الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، عملاً بالقرار الذي اتخذته مجلس وزراء الهيئة المذكورة.

ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أرفقت بهذه الرسالة نبذة توضيحية عن الهيئة (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني) دعماً للطلب المتقدم.

وكان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المعقود في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ قد قرر إنشاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، باعتبارها مؤسسة دون إقليمية، تُعنى بقضايا السلام والتنمية داخل المنطقة دون الإقليمية. ووقعت على الاتفاق المنشئ رسمياً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، كما كانت تُدعى آنذاك، ومقرها جيبوتي، ستة بلدان في القرن الأفريقي هي: إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات إعلاناً لتنشيط الهيئة. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، وقع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات صكاً لتعديل ميثاق/اتفاق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، أدّى إلى إنشاء الهيئة تحت اسم جديد هو "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية".

وقام مؤتمر رؤساء دول وحكومات الهيئة، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، بإعطاء إشارة البدء للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعد تنشيطها وتوسيع مجالات تعاونها الإقليمي ومنحها هيكلًا تنظيمياً جديداً.

ومنذ ذلك الحين، واصلت الهيئة تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة ومختلف وكالاتها، وأبرمت اتفاقات تعاون مع منظمات ووكالات أخرى متعددة الأطراف.

ولهذا، أصبحت مشاركة الهيئة في أعمال مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة ولجانها ذات الصلة بولاية الهيئة ومهمتها المشتركة مع الأمم المتحدة، ضرورة ملحة بالنسبة إليها في ضوء التزاماتها المتزايدة باستمرار في مجالي السلام والتنمية في المنطقة دون الإقليمية، وبات بالتالي منحها مركز المراقب داخل منظمنا العالمية أمراً لا بد منه.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة لإيلائها
النظر الواجب.

(توقيع) هايليماريام دسالن

نائب رئيس الوزراء

ووزير الخارجية

مذكرة إيضاحية

معلومات أساسية

أُنشئت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا في عام ١٩٩٦ لتحل محل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية التي تأسست في عام ١٩٨٦. وقد تسببت موجات الجفاف المتكررة والشديدة والكوارث الطبيعية الأخرى التي وقعت بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٤ في انتشار المجاعة، والتدهور الإيكولوجي، وبروز المصاعب الاقتصادية في منطقة شرق أفريقيا. وعلى الرغم من أنفرادى البلدان قد بذلت جهوداً كبيرة للتعامل مع هذه الحالة، وتلقت دعماً سخياً من المجتمع الدولي، فإن حجم المشكلة ونطاقها وفرا مبررات قوية لاتباع نهج إقليمي لتكملة الجهود الوطنية.

وفي عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤، اتخذت ستة بلدان في القرن الأفريقي هي إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا إجراءات عن طريق الأمم المتحدة لإنشاء هيئة حكومية دولية للتنمية ومكافحة الجفاف في منطقتها. واجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في جيبوتي في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ لتوقيع الاتفاق المنشئ رسمياً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، ومقرها جيبوتي. وأصبحت دولة إريتريا العضو السابع بعد نيلها الاستقلال في عام ١٩٩٣. ورغم إنشاء الهيئة في الأصل لتنسيق جهود الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجفاف والتصحر، فلقد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الهيئة تتيح بانتظام منتدى أمام قادة بلدان شرق أفريقيا لتناول مسائل سياسية واجتماعية - اقتصادية أخرى في سياق إقليمي. وإدراكاً لذلك، قرر رؤساء دول وحكومات إثيوبيا وإريتريا وأوغندا وجيبوتي والسودان وكينيا، في مؤتمر قمة استثنائي عُقد في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، توسيع نطاق ولاية الهيئة.

وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أصدر مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، في أديس أبابا، إعلاناً لتنشيط الهيئة وتوسيع نطاق التعاون بين الدول الأعضاء. وفي ٢١ آذار/مارس ١٩٩٦، وقّع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، في نيروبي، صكاً لتعديل ميثاق/اتفاق الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية، أدى إلى إنشاء الهيئة بعد تنشيطها باسم جديد هو "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية". وأعطى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الهيئة، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، في جيبوتي، إشارة البدء للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بعد تنشيطها وتوسيع مجالات تعاونها الإقليمي ومنحها هيكلًا تنظيمياً جديداً.

هيكل الهيئة

تتألف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أربعة أجهزة سياساتية مرتبة هرمياً على النحو التالي:

١ - مؤتمر رؤساء الدول والحكومات: وهو الجهاز الأعلى لتقرير سياسات الهيئة. فهو الذي يُحدد أهداف الهيئة ومبادئها التوجيهية وبرامجها ويجتمع مرة في السنة. ويُنتخب رئيسه من بين الدول الأعضاء بالتناوب.

٢ - مجلس الوزراء: وهو مكوّن من وزراء الخارجية ووزراء للتنسيق تعيّن كل دولة عضو واحداً منهم. ويصوغ المجلس السياسات، ويوافق على برنامج العمل والميزانية السنوية للأمانة خلال دوراته المعقودة مرتين في السنة.

٣ - لجنة السفراء: وهي مكوّنة من سفراء الدول الأعضاء في الهيئة أو المفوضين المعتمدين لدى بلد مقر الهيئة. وتجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة لتقديم المشورة والإرشاد إلى الأمين التنفيذي.

٤ - الأمانة: يرأسها أمين تنفيذي يعينه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة. وتساعد الأمانة الدول الأعضاء على وضع المشاريع الإقليمية في المجالات ذات الأولوية، وتيسّر تنسيق سياسات التنمية ومواءمتها، وتعمل على تعبئة الموارد لتنفيذ المشاريع والبرامج الإقليمية التي يوافق عليها المجلس، وتعزيز الهياكل الأساسية الوطنية اللازمة لتنفيذ المشاريع والسياسات الإقليمية.

٥ - الأمين التنفيذي الذي يتلقى المساعدة من أربعة مديرين يرأسون الشُّعب التالية: شعبة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛ وشعبة الزراعة والبيئة؛ وشعبة السلام والأمن؛ شعبة شؤون الإدارة والمالية، بالإضافة إلى تلقيه المساعدة من ٢٢ موظفاً إقليمياً من الفئة الفنية وموظفين شتّى من المتخصصين في المشاريع القصيرة الأجل وتقديم المساعدة التقنية.

المهمة

تتمثل مهمة الهيئة في تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وتكملة جهودها لتحقيق ما يلي عن طريق زيادة التعاون:

- الأمن الغذائي والحماية البيئية.
- تعزيز وصون السلام والأمن والشؤون الإنسانية.
- التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي.

الرؤية

ستكون الهيئة المنظمة الإقليمية الرائدة لتحقيق السلام والازدهار والتكامل الإقليمي في منطقتها.

وتتمثل أهداف الهيئة في ما يلي:

- التشجيع على الأخذ باستراتيجيات إنمائية مشتركة ومواءمة سياسات الاقتصاد الكلي بطريقة تدريجية، فضلاً عن البرامج في الميدان الاجتماعي والتكنولوجي والعلمي.
- مواءمة السياسات المتعلقة بالتجارة والجمارك والنقل والاتصالات والزراعة والموارد الطبيعية، والتشجيع على حرية حركة السلع والخدمات والأشخاص داخل المنطقة.
- تهيئة بيئة مواتية للتجارة والاستثمار على الصعيدين الخارجي والمحلي وعبر الحدود.
- تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة، وتشجيع ومؤازرة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للقيام على نحو جماعي بمكافحة الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن نشاط الإنسان، ونتائجها الطبيعية.
- بدء وتعزيز البرامج والمشاريع الهادفة إلى تحقيق الأمن الغذائي في المنطقة والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة، وتشجيع ومؤازرة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء للقيام على نحو جماعي بمكافحة الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن نشاط الإنسان، ونتائجها.
- وضع وتحسين الهياكل الأساسية المنسقة والتكاملية في مجالات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة في المنطقة.
- تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، وإنشاء آليات داخل المنطقة لمنع نشوب النزاعات بين الدول والنزاعات الداخلية وإدارتها وحلها عن طريق الحوار.
- تعبئة الموارد لتنفيذ برامج الطوارئ والبرامج القصيرة والمتوسطة والطويلة الأمد في إطار التعاون الإقليمي.
- تعزيز وتحقيق أهداف السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية الأفريقية.
- تيسير وتشجيع وتعزيز التعاون في ميادين البحث والتطوير والتطبيق في مجال العلم والتكنولوجيا.

الاستراتيجية

وُضعت استراتيجية الهيئة في عام ٢٠٠٣ وجرى اعتمادها في مؤتمر القمة العاشر لرؤساء الدول والحكومات.

وتوفر الاستراتيجية إطاراً متسقاً يرمي إلى توجيه برامج التنمية ذات الأولوية للهيئة، في سعيها إلى الاضطلاع بولايتها والمضي قدماً بوصفها المنظمة الاقتصادية الإقليمية الرائدة لتحقيق السلام والازدهار والتكامل الإقليمي في منطقتها. وهي تستلهم روحها ومضمونها من رغبة الدول الأعضاء في تحقيق التعاون الاقتصادي الإقليمي المستدام في منطقة الهيئة. وتستوعب الاستراتيجية ما يلي وتستفيد منه:

- الخبرات المكتسبة في الماضي.
 - الشروط الإطارية الحالية للتعاون الإنمائي.
 - التحديات والمسائل الناشئة التي تواجه المنطقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- وعند إعداد الاستراتيجية، تبنت الهيئة مبادئ الملكية والمشاركة والشراكة ووظفتها. وقامت الهيئة واضحة ذلك في حساباتها بإشراك موظفيها ودولها الأعضاء وشركائها إلى أقصى حد ممكن في إعداد الاستراتيجية.

وتتألف وثيقة الاستراتيجية من خمسة فروع رئيسية. يوفر الفرع الأول نظرة عامة عن المنطقة، بإلقاء الضوء على الحالتين الاقتصادية والاجتماعية. ويلى ذلك لمحة عامة عن تاريخ الهيئة وموجز لولايتها لشرح سبب وجود هذه المنظمة الإقليمية. ويورد هذا الفرع بعض مكامن قوة الهيئة بوصفها وسيلة للتنمية الإقليمية. كما يذكر التحديات والقيود التي صودفت، والدروس القيّمة المستخلصة التي ستستخدم في تركيز الاستراتيجية وشحذها.

ويعرض الفرع الثاني من الاستراتيجية رؤية الهيئة وبيان مهمتها. كما يحدد بعض الجوانب الهامة الأخرى للاستراتيجية، ومنها مجموعة من المبادئ والقيم التي ستقيد بها الهيئة في سعيها إلى الاضطلاع بولايتها، ونهجها الاستراتيجي وشراكاتها ومزاياها النسبية. كما يعرض الفرع مميزات الاستراتيجية من حيث مرونتها وديناميتها، والشروط الإطارية لها.

وترد تفاصيل النواتج الأساسية للاستراتيجية في الفرع الثالث. ويحدد هذا الفرع الحاجة لمعالجة عدد من المسائل الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بالطبيعة المعقدة والدائمة التغير للتعاون الإقليمي. وهي تشمل المسائل السياسية، وتبادل المعلومات في مجال التنمية، وبناء القدرات، وإقامة الشراكات والتحالفات، وتيسير البحوث وتطوير التكنولوجيا.

ويشكل الفرع الرابع المحور الرئيسي للاستراتيجية. إذ يعرض البرامج في إطار القطاعات الثلاثة ذات الأولوية للهيئة: الزراعة والبيئة، والشؤون السياسية والإنسانية، والتعاون الاقتصادي. ويرد فيه وصف على درجة لا بأس بها من التفصيل للبرامج والمواضيع الأخرى المشتركة بين القطاعات، كتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

ويشدد الفرع الخامس على المسألة الهامة المتمثلة في تنفيذ الاستراتيجية. ويعتبر أن تنفيذ الاستراتيجية تنفيذاً ناجحاً لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق الجهود التعاونية المتضافرة بين الدول الأعضاء في الهيئة، والأمانة، ومنتدى شركاء الهيئة.

وأخيراً، من المسلم به أن الاستراتيجية هي أولاً وقبل كل شيء أداة لتوجيه أمانة الهيئة في تنفيذ ولايتها، ولكنها أيضاً مملوكة للدول الأعضاء، وتتلقى دعم منتدى شركاء الهيئة الذي يمول أغلب برامجها. وفي مراحل مختلفة من عملية صوغ الاستراتيجية، أصبح جلياً أن اعتماد استراتيجية أكثر تركيزاً لا يعني تقليص الأولويات البرنامجية الإقليمية وإنما التحول إلى مستوى من التدخلات والنواتج متناسب أكثر مع قدرات الأمانة. وينبغي التأكيد عند هذه النقطة أن قدرات الهيئة تشمل في آن معاً القدرات التقنية والمؤسسية في الدول الأعضاء، التي تُوضع تحت تصرف الهيئة.

الاتحاد البرلماني الدولي للهيئة

بدأ نفاذ البروتوكول المنشئ للاتحاد البرلماني الدولي للهيئة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بعد قيام أربع دول أعضاء في الهيئة بالتصديق عليه (إثيوبيا وجيبوتي والسودان والصومال).

وعُقد الاجتماع الأول لمؤتمر رؤساء برلمانات الدول الأعضاء في الهيئة، وهو أعلى جهاز في الاتحاد، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في أديس أبابا. وحضر الاجتماع رؤساء البرلمانات من إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال. وكانت كينيا ممثلة من جانب مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى نظراً إلى حل البرلمان آنذاك في إطار العملية الانتخابية في هذا البلد.

منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية

أنشئ منتدى المجتمع المدني التابع للهيئة في عام ٢٠٠٣. لكن نشاطه ظل ضعيفاً جداً منذ ذلك الحين. ولم يحدث إلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ في تعيين موظف برامج الهيئة المسؤول عن هذا القطاع.

وسعيًا إلى إنعاش الصلة بين أمانة الهيئة ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المنطقة، قررت شعبة السلام والأمن الاستعانة بخدمات استشارية. والهدف من ذلك هو إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في المنطقة بشكل ملموس في المجالات المواضيعية للهيئة، أي السلام والأمن، والزراعة والبيئة، والتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي.

ووفقاً لذلك، أعدت الشعبة مشروع إطار مرجعي، وقدمت، بالنظر إلى أن مسألة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية هي مسألة شاملة لعدة قطاعات، اقتراحاً إلى الأمين التنفيذي بإنشاء لجنة مشتركة بين الشعب، تتألف من ممثلين عن شعب الأمانة الثلاث التالية: شعبة السلام والأمن، وشعبة التعاون الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وشعبة الزراعة والبيئة.

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية،

١ - تقرر أن تدعو الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.